



طالب بأن تتشكل من مختلف الوزارات الأستاذ: لجنجان لحل المشاكل العقارية والصناعية لتشجيع العمران

تقدم عضو اللجنة المكلفة بالقيام بأعمال المجلس البلدي م. عبداللطيف الأستاذ باقتراح لإنشاء لجنة عقارية لحل المشاكل العقارية التي تواجهها عند التخطيط ولتشجيع العمران في البلد وكذلك تهيئة وإعداد المساحات لمناطق جديدة وسياحية والمحافظة على الشواطئ وعمل صندوق وطني للتهيئة العقارية والعمرانية ليؤمن قروضا قد تصل لمدة 30 سنة. وعلى أن تكون اللجنة العقارية مكونة من: 1 - غرفة التجارة والصناعة. 2 - بنك التسليف. 3 - وزارة المالية. 4 - وزارة البلدية. 5 - وزارة الأشغال. كما اقترح الأستاذ إنشاء لجنة لمعالجة مشاكل الصناعة تدعم المناطق الصناعية الموجودة والجديدة ولتجديد المناطق الصناعية القديمة، مطالبا بأن يكون أعضاء هذه اللجنة من مختلف الوزارات وتعمل على معالجة مشاكل الصناعة والتنسيق بين الوزارات وكذلك تقديم مقترحات تساهم في تنمية الصناعة على المديين المتوسط والبعيد.



م. عبد اللطيف الأستاذ

طالب بوضع حد لتسرب الغاز في الأحادي عاشور: إنشاء المنطقة الصناعية الجديدة في السالمي لنقل المصانع الملوثة إليها

الأخرى لحماية سكان هذه المناطق من التلوث البيئي جراء انتشار الغازات السامة الملوثة للبيئة والتي تعرض حياة الناس للخطر.

وغيرها من الأمراض الأخرى. وطالب عاشور الجهات المعنية في الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة بوقف إصدار أي تراخيص جديدة لإنشاء مصانع ذات حمل بيئي ثقيل واتخاذ إجراءات سريعة لخفض الملوثة الناتجة عن تشغيل المصانع في منطقة الشعبية والمناطق الجنوبية رحمة بسكان المناطق القريبة منها الذين يطمعون في استنشاق الهواء النقي وإيجاد حلول لتسرب الغاز في منطقة الأحادي والذي تسبب في تهجير الكثير من الأسر بسبب تسرب الغازات الكريهة الرائحة. وأكد عاشور أن الجهات المعنية بحماية البيئة والهيئة العامة للصناعة مطالبة بإزالة المنطقة الصناعية في الشويخ وجميع المناطق السكنية

انتقد مرشح الدائرة الأولى لانتخابات المجلس البلدي محمد عاشور بطء إجراءات البلدية في إنهاء تخصيص الأرض المخصصة لإنشاء المنطقة الصناعية الجديدة في منطقة السالمي تمهيدا لنقل المصانع الملوثة للبيئة في المنطقة الجنوبية وخصوصا القريبة من صاحبة على صباح السالم (أم الهيمان سابقا). وشدد عاشور في تصريح صحفي على ضرورة الإسراع في نقل هذه المصانع التي تلوث البيئة نظرا لأنها من المصانع ذات الحمل البيئي الثقيل والتي تصدر عنها غازات سامة تعرض حياة أكثر من 45 ألف شخص من سكان منطقة أم الهيمان لمخاطر الموت والإصابة بأمراض سرطانية وأمراض جلدية فضلا عن أمراض الجهاز التنفسي



محمد عاشور

لحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين 17 مخالفة حصاد جولة على مخبز غير مرخص بالمنقف



تفتيش ظاهري على بعض منتجات الخبز

والمحلات والتي اتضح من خلال التفتيش عليها أنها تقوم بتخزين مواد غذائية صالحة بجانب تولف وحفظ الأغذية بطرق غير صحية مما يتطلب اتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة من قبل فريق العمل وأن الهدف من هذه الحملات التفتيشية ليس فقط تحريم المخالفات وإنما للحفاظ على صحة وسلامة المستهلكين وبث الطمأنينة في نفوسهم وتأكيد هيبه اللوائح والأنظمة التي شرعتها البلدية، ولفت الديحاني إلى أن فريق العمل في المحافظة يعمل بكفاءة عالية وأداء متميز ومستمر في تحقيق الأهداف المرجوة على أكمل وجه.

المشاركون في الحملة

شارك في هذه الجولة كل من مراقب الأغذية والأسواق جزا الديحاني والمفتشين نايف فهد الزعبي وعلي غلوم وفاطمة اليقوب وأفراح المطيري ولبلى بوحمدم ومن العلاقات العامة بالبلدية عبدالله المعراج وازهار فاروقي.

تواصل بلدية الكويت بفرع محافظة الأحادي تنفيذ حملاتها التفتيشية المفاجئة التي تقوم بها على مدار الساعة لتطول كافة مجالات العمل الرقابي، حيث قامت إدارة مراقبة الأغذية والأسواق التابعة لإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية التابعة لبلدية المحافظة بجولة تفتيشية مفاجئة على مخبز للحلويات يعمل في سرداب عمارة سكنية في منطقة المنقف.

وقال مدير فرع بلدية محافظة الأحادي م. فهد الدغيم إن الحملة أسفرت عن تحرير 17 مخالفة تنوعت ما بين 7 مخالفات قيام العامل بتداول المواد الغذائية بدون شهادة صحية و7 مخالفات قيام صاحب العمل بتشغيل عمال قبل الحصول على شهادة صحية ومخالفة عدم التقيد بالنظافة العامة ومخالفة عرض وبيع مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي ومخالفة مزاوله العمل بدون ترخيص. من جانبه قال مراقب الأغذية والأسواق جزا الديحاني إنه تم رصد العديد من مخالفات الاشتراطات الصحية في عدد من المخازن

جمعية الشفافية تجمع مقترحات الإصلاح لتوقيع أعضاء المجلس البلدي بورسلي: نحتاج لوضع مقترحات للإصلاح وتكون بمنزلة ميثاق يوقع عليه جميع مرشحي البلدي لضمان التطوير والتنمية



أحمد باقر وصلاح الغزالي وم. منى بورسلي وبسمة السيف والزميله أميرة عزام

مقترحاتها بضرورة معرفة معلومات كاملة عن العضو المرشح لأن عضويته تسقط في حال تدخله لخدمة أحد أقربائه حتى الدرجة الثانية كما ينص القانون.

أما وزير البلدية الأسبق أحمد باقر فاقترح أن يمارس العضو أعماله بالزراعة وتحقيق العدالة بين المواطنين ولا يسعى في أي استثناء لأي مواطن في أي جهة من اللوائح، وعدم تدخله في الشؤون الوظيفية كالترقية والتوظيف، والتعهد بملاحقة أي تجاوز للقوانين واللوائح، والتعهد بالحفاظ على أموال وأموال الدولة، والفصح عن أي قرابة له في حال مناقشة أمر بحقه ليخرج من النقاش. أميرة عزام

هامة جدا. كما اقترحت تساوي الخدمات المجتمعية في جميع مناطق الكويت لأن حياة المواطن اليومية مرتبطة بالخدمات وإصلاحها وتطويرها. وأكدت م. بورسلي أهمية الالتزام بالوقت وعدم التأخر في تسليم الرخص لأن تأخير الوقت يرفع من تكلفة الخدمة لاحقاً، وتمنت أن يكون للمواطن الدور الفعال في المشاركة في صنع القرار مطلقاً تفعل الدول الكبيرة، وطلبت عدم زيادة الضرر الواقع على البيئة وضرب له مثلاً بالنفايات الصحية جوار مستشفى الولادة وكيف ستكون بعد خمس سنوات، وختمت

مقترحات للإصلاح وتكون بمنزلة ميثاق يوقع عليه جميع مرشحي المجلس البلدي لضمان التطوير والتنمية.

وقد اقترحت العضو السابق في المجلس البلدي م. منى بورسلي أن تكون القوانين على القياديين وليس على الأعضاء وأن يعمل كل عضو ضمن صلاحياته واختصاصاته، وأن تتكافأ الفرص بتساوي الجميع عن طريق علانية الأمور وليس باطراف مسكرة، والوصول إلى المعلومة بسهولة لمساعدة المواطن وتوعيته بما يجري من مناقصات أو مزادات أو مشاريع وطرحها أو التغيير في قيمة المخالفة أو التراخيص لأنها أمور

باقر: على العضو

أن يمارس أعماله

بنزاهة وألا يسعى

لاستثناء أي مواطن

في أي جهة

من اللوائح



البوص: 10 مبان حكومية تحول مشرف وبيان إلى «جليب» جديدة



حضور كبير في ندوة البوص



فيصل البوص متحدثاً خلال الندوة

عن المؤسسات التي يجري تشييدها وستخلق ازدهاراً شديداً في الدائرة ومنها مبنى مكتب الشهيد، ومبنى مديرية أمن حولي، وقطاع الوقاية، والإدارة العامة للإطفاء، إضافة إلى الجامعات الخاصة، مؤكداً أن المراجعين في تلك المؤسسات لا يقل عددهم عن 800 ألف شخص سنوياً. وتعهد البوص لأبناء الدائرة في حال نال ثقتهم وفاز بعضوية المجلس البلدي بتبني قضايا المنطقة،

والسعي بقوة لإيقاف تشييد المباني العشرة التي تسعى الحكومة إلى بنائها في المنطقة بدعوى أمام طريق المحكمة الإدارية، وقال أن ما يحدث يكشف عن سوء التخطيط والإدارة ففي الوقت الذي تعاني فيه البلد من أزمة مرورية خانقة وتطالب وزارة الداخلية بنقل وزارات وهيئات حكومية إلى خارج الحزام السكني تعمل الحكومة على تكديس المصالح الحكومية والخاصة وسط المناطق

دق مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي فيصل البوص ناقوس الخطر من تحويل مناطق الدائرة الرابعة إلى مناطق مكدسة ومزدحمة، محذراً من أن التوجه الحكومي لإقامة عدة بنوك وجامعات ومؤسسات حكومية في الدائرة سيحول مناطق الدائرة الرابعة إلى جليب شيوخ جديدة. وكشف البوص في ندوته الانتخابية اللدلة قبل الماضية لأبناء المنطقة

العنزي: إعطاء المجلس البلدي المزيد من الصلاحيات مطلب ضروري

في ثلاثينيات القرن الماضي، موضحاً أن قانون المحافظات يوجد فيه تجاوز على إرادة الأمة نظراً لوجود محافظ معين من قبل الحكومة وأعضاء معينين وهذا أمر لا يؤدي إلى المشاركة الشعبية والموضوع برمته لا يجوز بأي حال من الأحوال إن كنا نحترم الإرادة الشعبية، مؤكداً أنه يجب عدم خلط السياسة بالأمور الفنية لأن خلطها ببعض سنتنح

الدول المتقدمة لها دور كبير في تطور وتقدم بلدانها. وأضاف أن أعضاء المجلس البلدي السابق حاولوا التصرف مع المشاكل العديدة التي واجهتهم أثناء أداء أعمالهم مع الجهاز التنفيذي للبلدية ولكن نقص التشريع الذي يسمح لهم بحماية المقصرين ساهم في تجاهل الجهاز التنفيذي بالبلدية لكيان المجلس، مؤكداً أن البلدية تمارت في



نايف العنزي

طالب مرشح الدائرة العاشرة لانتخابات المجلس البلدي نايف العنزي الحكومة بإعطاء مزيد من الصلاحيات للمجلس البلدي من أجل إقرار المشاريع التنموية التي تنهض البلاد على مصاف الدول المتقدمة عن طريق إلغاء قانون البلدية الحالي وإقرار قانون مشابه لقانون 15 لسنة 1972 مع مزيد من الصلاحيات لأعضائه، مشيراً إلى أن البلديات في